

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار
COSO "دراسة حالة قطاع غزة"

ناهض نمر الخالدي

الجامعة الإسلامية - غزة

تاريخ الاستلام 2014/11/18 تاريخ القبول 2015/2/16

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO)، حيث قام الباحث بتوزيع (32) استبانة على عينة الدراسة. أظهرت النتائج التزاماً جيداً بمقومات الرقابة الداخلية بلغ (3.263)، وكان التزام الجامعات الخاصة أكبر تلاها العامة ثم الحكومية، ووجد هناك ضعف في تقييم جودة المراقبة، وتقييم المخاطر، وقدرة نظم المعلومات والاتصال على توفير المعلومات وتوفير تقارير أداء إدارية. وأوصت الدراسة باشتقاق منظومة معيارية من معايير الرقابة الداخلية لمنظمة (COSO) تتلاءم وأنشطة الجامعات، وتبني سياسات لتقييم جودة المراقبة ومتابعتها، والحد من المخاطر بتوزيع الوظائف وفقاً للكفاءة العلمية؛ لتعزيز الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وإيجاد منظومة متكاملة لتنمية الموارد الذاتية، والاهتمام المستمر بتقييم الأداء.

كلمات مفتاحية: مقومات الرقابة الداخلية، مؤسسات التعليم العالي، فلسطين، إطار COSO

Abstract:

The study aimed to verify the extent of compliance towards the elements of internal control within the institutions of higher education in Palestine according to COSO Framework.

The results revealed good compliance of the internal control elements in the higher education institutions according to 'COSO Framework'. As the overall average (3.263). Weakness found in Assessment and Follow-Up, Risk Assessment, and the ability of Information and Communication Systems to provide information and administrative performance reports.

The study recommends to derive a standardized system from 'COSO', adopting policies that reduce the risk through redistributing the positions according to the efficiency. And best use of available resources and finding an integrated system to the development of self-resources.

Keywords: Internal Control Elements, Higher Education Institutions, COSO.

تكتسب الرقابة الداخلية أهمية خاصة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، باعتبارها خط الدفاع الأول لحماية الأموال العامة وضمان الاستخدام الأمثل لها، ولكونها الأداة الفعالة في تطوير السياسات وزيادة الكفاءة الأكاديمية والإدارية بما يعود بالنفع على قطاعات المجتمع الفلسطيني كافة، وتأتي الحاجة إلى الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين لإرساء قواعد العمل المؤسسي المنظم، وتعزيزاً لمبدأ الشفافية والمساءلة، وتعزيزاً لثقة المواطن الفلسطيني بسمعة جامعاته الوطنية، وإعطاء صورة واضحة دقيقة عن صحة التقارير والبيانات المالية والإدارية، وتأكيداً لمدى التقيد بالقوانين والأنظمة المالية والإدارية والتشريعات التي تحكم أعمالها، مما يؤدي إلى المحافظة على الأموال العامة وضمان حسن إدارتها واستخدامها الأمثل، ودعم عملية اتخاذ القرار والتخطيط وتقييم الأداء والاستثمار الأمثل لمواردها المتاحة، كما يمكن الإدارة من سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة التجاوزات في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين ولمعالجة أوجه القصور ومواطن الضعف والخلل أولاً بأول .

وإن توفر أنظمة الرقابة الداخلية الفاعلة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين يتطلب وجود خمسة مقومات أساسية حددتها لجنة رعاية المؤسسات COSO، وانطلاقاً مما تقدم، فإن الباحث اختار هذا الموضوع للوقوف على تلك المقومات الأساسية واختبار مدى الالتزام بها في مؤسسات التعليم العالي المتنوعة في قطاع غزة من مؤسسات عامة وحكومية وخاصة .

مشكلة الدراسة:

إن جودة بناء أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة يعد إحدى الركائز الأساسية التي تؤدي إلى إعداد تقارير مالية موثوقة وذات جودة عالية تمكن الأطراف الخارجية من الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات، ومن هنا تأتي مشكلة الدراسة في التعرف إلى أنظمة الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة ومدى انسجامها مع مقومات الرقابة المتبناة من قبل الهيئات العالمية المعنية، وبشكل خاص الإطار الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO,1992) .

ونظراً لوجود صعوبات مالية تواجه مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، وذلك بسبب ضغوط المجتمع المدني إلى تخفيض الرسوم الجامعية أو الإبقاء عليها كما هي دون زيادة، وهي التي تشكل المورد الرئيس لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة، مما يتطلب أن تتناسب أوجه الإنفاق مع الخطط والسياسات المالية المقررة، وتخفيض أو وقف النفقات غير المبررة وتقليل الانحرافات المالية والإدارية، مما يعني إيجاد وفورات مالية غير مباشرة نتيجة لذلك، مع الحاجة إلى المحافظة على المال العام في مؤسسات التعليم العالي، وهذا يتطلب وجود أنظمة رقابة داخلية فاعلة

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

في أداء مهامها، ومن هنا برزت الحاجة إلى تقييم فاعلية أداء هذه الأنظمة من خلال التعرف إلى مدى التزامها بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO).

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل تلتزم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بتبني مقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) المتمثلة في: بيئة الرقابة الداخلية، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة وإجراءاتها، نظم المعلومات والاتصال، التقييم والمتابعة؟ كما يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

- 1- هل يتوفر في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بيئة رقابية جيدة ؟
- 2- هل تقوم مؤسسات التعليم العالي بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافها؟
- 3- هل تقوم مؤسسات التعليم العالي باتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية؟
- 4- هل يتوفر في مؤسسات التعليم العالي نظم معلومات واتصال ملائمة لأغراض الرقابة الداخلية؟
- 5- هل تقوم مؤسسات التعليم العالي بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها؟

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- 1- قياس مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً للإطار الذي قدمته لجنة رعاية المؤسسات (COSO,1992)
- 2- تقديم مقترحات من شأنها تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، مما يساعد مؤسسات التعليم العالي على تصميم إجراءات رقابية تساهم في تنفيذ أنشطتها بطريقة فعالة سليمة، تؤكد على مدى الالتزام بسياساتها الإدارية والمالية، والمحافظة على أصولها، وتوفير لها معلومات صحيحة، مما يقلل من المخاطر المرتبطة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كون أنظمة الرقابة الداخلية هي أداة الإدارة بمؤسسات التعليم العالي في فلسطين للرقابة على حسن تنفيذ الأعمال المالية والإدارية وجودتها، من خلال تحقيقها لوظيفة الفحص والمراقبة لتلك الأعمال، كما أن مخرجات أعمال أنظمة الرقابة الداخلية ونتائجها ستشكل تغذية راجعة لمؤسسات التعليم العالي حول تقييم التنفيذ الفعلي للأداء الإداري والمالي. وتأخذ هذه الدراسة أهميتها من التعرف إلى التطورات العالمية الحديثة في بناء أنظمة الرقابة الداخلية ومن أهمها الإطار الذي قدمته لجنة رعاية المؤسسات (COSO,1992) ، فهي تستمد أهميتها من سعيها للتحقق من أن أنظمة الرقابة الداخلية تطبق وتتبنى معايير ومفاهيم متعارفاً عليها معتمدة محدثة، بحيث تساعد في تنفيذ أنشطتها بفاعلية، مما يمكن مؤسسات التعليم العالي في

قطاع غزة من تحسين أدائها وتحقيق أهدافها، والوصول إلى تقييم صحيح لمدى الالتزام الفعلي للأداء المالي والإداري في أنشطتها.

كما تتبع أهمية الدراسة من كونها أول دراسة مقارنة (في حدود علم الباحث) في قطاع غزة لمدى الالتزام بتطبيق هذه المقومات في مؤسسات التعليم العالي العامة والحكومية والخاصة وفقاً لإطار (COSO)، ومن المتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة وتوصياتها مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية لديها وزيادة فاعليتها وتحسين أدائها بما يؤدي إلى استغلال أفضل لمواردها.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة باختبار الفرضية الرئيسة التالية: "لا تلتزم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بتبني مقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) المتمثلة في: بيئة الرقابة الداخلية، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة وإجراءاتها، ونظم المعلومات والاتصال، والتقييم والمتابعة.

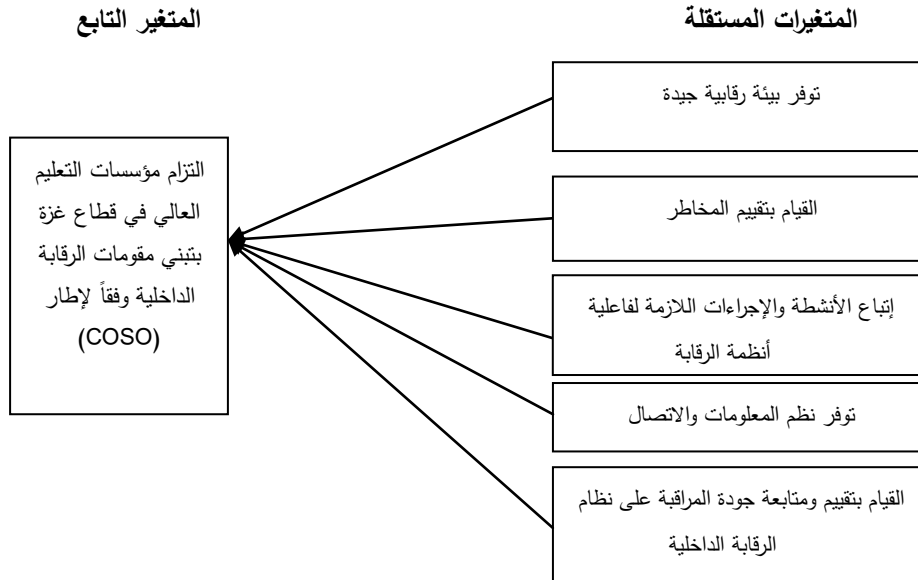
ويتفرع عنها الفرضيات التالية :

- 1- لا يتوفر في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بيئة رقابية جيدة ؟
- 2- لا تقوم مؤسسات التعليم العالي بقطاع غزة بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافها؟
- 3- لا تقوم مؤسسات التعليم العالي باتباع الإجراءات اللازمة لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية؟
- 4- لا يتوفر في مؤسسات التعليم العالي نظم للمعلومات والاتصال تلائم أغراض الرقابة الداخلية؟
- 5- لا تقوم مؤسسات التعليم العالي بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها؟

نموذج الدراسة

لقد تم الربط بين متغيرات الدراسة بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، كما في الشكل الآتي:

شكل رقم (1)



الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات الرقابة الداخلية، وفيما يلي بعض هذه الدراسات :

- 1- أجرت (المقيمي، 2014م) دراسة هدفت إلى معرفة درجة فاعلية الرقابة في الجامعات، وأجريت الدراسة على كليات العلوم التطبيقية بسلطنة عمان، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبانة، وبعد تحليلها باستخدام برنامج SPSS توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن درجة فاعلية الرقابة الإدارية كانت بدرجة متوسطة، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير النوع الاجتماعي والخبرة والمؤهل العلمي، وأبرز الآليات لتطوير نظام الرقابة الإدارية كان الاستعانة بخبرات متخصصة في مجال الرقابة، وأوصت الدراسة بتوظيف التقنيات الحديثة في الرقابة، ووضع حوافز مادية ومعنوية للعاملين، وزيادة اللقاءات مع المسؤولين لتعريفهم بالرقابة.
- 2- قام (ذنيبات وكفوس، 2012م) بإعداد دراسة هدفت إلى التحقق من مدى التزام الشركات بمتطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315) ومدى تأثير ذلك على الأداء المالي لهذه الشركات، وأجريت الدراسة على الشركات المساهمة في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحثان استبانة وزعت على الشركات المدرجة في بورصة عمان،

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن الشركات المساهمة الأردنية تلتزم بتطبيق جميع مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، وعدم وجود دالة إحصائية بين مدى التزامها وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة العائد على الأصول، وأوصت الدراسة بضرورة تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة بشكل مستمر، مع العمل على إيجاد قسم خاص للرقابة على جودة أعمال التدقيق الداخلي.

3- دراسة (الخالدي، 2012م)، وهدفت الدراسة إلى تعرف مدى توفر مقومات الرقابة الداخلية وجوانب القوة المرتبطة بها وأثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وأجريت الدراسة على المصارف التجارية في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: توفر مقومات الرقابة الداخلية بمستوى مناسب يساعد هذه المصارف على تعزيز الشفافية وتحقيق أهدافها، وأوصت الدراسة بحوكمة المصارف الفلسطينية وتحديد صلاحيات العاملين واتباع أساليب الرقابة التنظيمية والتدريب المستمر لرفع كفاءة الرقابة الداخلية.

4- دراسة (السبوع، 2011م) هدفت إلى التعرف إلى مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في الشركات الصناعية ومعرفة فاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة، وأجريت الدراسة على الشركات في الأردن؛ لمعرفة أثر عناصر الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الرقابة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: وجود أثر مهم لعناصر الرقابة مجتمعة في تحقيق أهداف الرقابة مع وجود بعض الاستثناءات، وأوصت الدراسة بالاهتمام بمراقبة أنظمة الرقابة الداخلية من خلال إجراء التقييمات المستمرة لتلك الأنظمة بما يسهم في زيادة فاعليتها.

5- دراسة (السبوع وآخرين، 2010م) هدفت إلى التعرف إلى جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية ومدى انسجامها مع هيكل الرقابة وفقاً لإطار لجنة رعاية المؤسسات COSO، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة استبانة وزعت على الشركات الصناعية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها وجود هياكل رقابة داخلية جيدة في الشركات الصناعية الأردنية، كما وجدت بعض نواحي الضعف في كفاية الأفراد ووجود أنظمة لوصف الأعمال وبيان المسؤوليات، وإنتاج معلومات لإنجاز الوظائف التخطيطية والرقابية، وأوصت الدراسة بزيادة أعداد الأفراد العاملين في الرقابة الداخلية، وزيادة كفاءتهم والعناية بتحسين أنشطة الرقابة والعمل على تحسين نظم المعلومات وقنوات الاتصال والمراقبة والتقييم المستمر لأنظمة الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق.

6- دراسة (الرشدي، 2010م)، هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، وبيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للبنوك التجارية الكويتية، وتشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فاعلة في البنوك التجارية الكويتية، واستخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي بتصميم استبانة للحصول على المعلومات الأولية، وتوصلت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية تتسم بمستوى متوسط من الفاعلية، كما كان مستوى التزامها بمعايير الرقابة الداخلية المقبولة متوسطاً وأن هناك مستوى مرتفعاً من المعوقات التي تواجهها نظم الرقابة، وأوصت الدراسة إدارة البنوك بتحديد المخاطر والاستفادة من نتائج التغذية العكسية لمخرجات أنظمة الرقابة الداخلية.

7- دراسة (أبو لحوم، 2010م)، هدفت الدراسة إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات اليمنية الحكومية مقارنةً بمتطلبات معايير الرقابة الداخلية (INTOSAI)، وأظهرت النتائج أن نظام الرقابة الداخلية يتسم بالضعف نسبياً، مع ارتفاع درجة المخاطر كتندي مستوى إعادة توزيع المدراء والموظفين على مختلف الوظائف، وضعف تقييم الأداء الكفاء الفعال، وتدني عدالة تطبيق الثواب والعقاب، وانخفاض مستوى رضا الموظفين فضلاً على ضعف الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة، وأوصت الدراسة بتفعيل المتابعة والتقييم الدوري المستمر للسياسات والإجراءات الرقابية المتبعة لزيادة الثقة بالنظام الرقابي، وإجراء التعديل اللازم بما يتلاءم مع التغيرات المختلفة، والقيام بالتصحيات والمعالجات الفورية عن طريق عقد لقاءات دورية وورش عمل ينظمها خبراء وأكاديميون.

8- قام (الغماري، 2009م) بدراسة هدفت إلى معرفة مدى وجود علاقة بين الرقابة المالية ودرجة تأثير مقومات الرقابة على تمويل مؤسسات التعليم العالي، وأجريت الدراسة في فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة بمقوماتها وأدواتها تساهم بشكل فعال في تشجيع التمويل لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة واستمراره، كما تبين وجود بعض الخلل في أنظمة الرقابة لبعض الجامعات، وأوصت الدراسة بتطوير الهياكل التنظيمية للجامعات مما تعانيه من ضعف وقصور في بعض مقومات الرقابة لتتناسب مع طبيعة الجامعات الفلسطينية وحجمها، وضرورة إيجاد هيئات رقابية قانونية عليا لمتابعة الهياكل التنظيمية لمؤسسات التعليم العالي.

9- دراسة (مانا، 2009م)، وهدفت الدراسة إلى إبراز أهمية نظام الرقابة الداخلية في جامعة عدن ودوره في تنظيم الأعمال وتحديد المسؤوليات وفي تحقيق الرقابة واتخاذ القرارات، ومدى استكمال المقومات الأساسية لها، ولقياس مستوى تطبيق ما توفر منها مقارنة مع النظام المتكامل الفعال

للرقابة الداخلية، ويعد تحليل الاستبانة الموزعة خلصت الدراسة إلى عدم توفر أغلب المقومات الأساسية للرقابة الداخلية الإدارية والمالية بجامعة عدن، إضافة إلى ضعف مستوى تطبيقها، وإلى وجود معوقات تضعف نظام الرقابة الداخلية أهمها ضعف القيادات الإدارية واستناد تعيينها إلى قرارات سياسية بعيداً عن المؤهل والكفاءة، وأوصت الدراسة بتدعيم وحدات الرقابة الداخلية وتطوير علاقات التعاون مع الرقابة الخارجية، وباستكمال مقومات الرقابة الداخلية وتحسين إجراءاتها.

10- أجرى (O'Leary et al.2006) دراسة هدفت إلى بيان أكثر العناصر أهمية لدى تقييم مدقق الحسابات الخارجي لعناصر الرقابة الداخلية، حيث أجريت الدراسة على عناصر الرقابة الثلاثة: بيئة الرقابة، ونظم المعلومات، وإجراءات الرقابة، وطبقت الدراسة على أربع شركات وهمية وضع في إحدها نظام رقابة قوي، بينما وضعت أنظمة رقابة أقل موثوقية في الثلاث شركات الأخرى، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان أهمها أن عنصر بيئة الرقابة كان أكثر العناصر أهمية، وأوصت الدراسة بتعزيز أهمية بقية عناصر الرقابة الأخرى.

11- دراسة (الخالدي، 2006م)، هدفت الدراسة إلى إبراز المقومات الرئيسة لأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة بهدف وضع إطار مقترح لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية وإبراز دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها، وأجريت دراسة مقارنة على أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف الإسلامية في فلسطين والسودان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة الاستبانة لجمع البيانات الأولية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تقويم نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية من الأولويات الأساسية للمراجع الخارجي، كما يتم قياس كفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال التقارير والبيانات المقدمة للإدارة، وأوصت الدراسة باستخدام الدورات المحاسبية والفصل بين الواجبات وبالاهتمام بالتدريب المستمر .

12- دراسة (الراحلة، 2005م)، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية، وذلك من خلال التعرف إلى مدى التزام أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الرسمية والخاصة الأردنية بالمعايير الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في عملها، وأثر العوامل الشخصية للعاملين على الالتزام بتطبيق هذه المعايير، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن الجامعات الأردنية تلتزم بمعايير التدقيق الداخلي، وأن العوامل المتعلقة بأفراد العينة ليس لها تأثير على فاعلية الأداء بسبب التجانس، كما كان لعمر الجامعة دون غيره من العوامل أثره على

فاعلية أداء التدقيق الداخلي، وأوصت الدراسة بضرورة تبادل الخبرة والمعرفة بين الجامعات في مجال التدقيق الداخلي.

13-دراسة (زيدان، 2001م)، وقد هدفت الدراسة إلى تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة في الأردن، من خلال الأنظمة والتعليمات الخاصة بالجامعات، وأثر تقييم مدقق الحسابات الخارجي لنظام الرقابة الداخلية على فاعلية هذا النظام، ودراسة العلاقة بين حجم الجامعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج كان أهمها: أن الجامعات الخاصة تهتم بالإجراءات الرقابية للأمور النقدية بالدرجة الأولى، وأنها لا تولي اهتماماً بالإجراءات المتعلقة برأس المال والاستثمار، كما أن هناك علاقة إيجابية ضعيفة بين المدقق الخارجي وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، كما أن الرقابة الداخلية تركز على الإجراءات المالية فقط، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالإجراءات الرقابية الخاصة بالاستثمار.

14-دراسة (العضايلة، 1992م)، هدفت الدراسة إلى تقييم الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة، وأجريت الدراسة على جامعة مؤتة في الأردن؛ لمعرفة أثر تطبيق إجراءات الرقابة الإدارية الداخلية على نشاطات الجامعة، من حيث ضبط الإنفاق العام وإجراءات العمل في الجامعة ودرجة التقيد بالأنظمة والتعليمات النافذة في الجامعة فيما يتعلق بالقرارات ذات الأثر المادي، وأظهرت النتائج أن الرقابة الداخلية في جامعة مؤتة تتركز على التدقيق المالي بشكل كبير وعلى التدقيق الإداري بشكل قليل نسبياً، كما بينت الدراسة أن توقيت عملية التدقيق وأسلوبها يؤخران سير العمل في الأجهزة المختلفة ويعرقلانه، وأوصت الدراسة بالعمل على رفد جهاز الرقابة الداخلي بالتخصصات، وزيادة عملهم بما يتناسب وحجم العمل في الجامعة؛ وإعادة النظر في التنظيم الهيكلي، وتوزيع الأعمال وتحديد العاملين في القسم، وإنشاء قسم آخر للتدقيق الإداري.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تلتقي الدراسة الحالية مع الكثير من الدراسات السابقة في تناولها لموضوع حظي في السنوات الأخيرة باهتمام واسع من طرف الباحثين والدارسين وهو موضوع الرقابة الداخلية، لكن هناك ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1- تتطرق هذه الدراسة إلى موضوع الرقابة الداخلية من جانب مختلف تماماً لم تتناوله الدراسات السابقة، فكان التركيز على أنظمة الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين ومدى انسجامها مع مقومات الرقابة الداخلية الفعالة التي تم تبنيها من قبل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO, 1992)، والذي قسمت بموجبه مقومات الرقابة الداخلية إلى خمسة مقومات أو ركائز أساسية.

2- تعد هذه الدراسة، حسب علم الباحث، من أولى الدراسات في فلسطين، التي تحاول دراسة أنظمة الرقابة الداخلية بشكل مقارن بين الجامعات العامة والحكومية والخاصة في قطاع غزة من حيث مدى التزامها بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO ، والتي تتبع أساساً وقواعد محاسبية مختلفة، مع تشابه أنشطتها ومهامها.

الإطار النظري للدراسة

أولاً - نبذة عن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين:

لم تنشأ مؤسسات التعليم العالي في فلسطين كاستجابة للتطور الحضاري فحسب، وإنما كضرورة لمواجهة الصراع الحضاري أيضاً، وظلت مؤسسات التعليم العالي في فلسطين تسعى لترسيخ وجودها وكيونتها؛ كي تتمكن من تحمل مسؤوليتها في ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية التي شكلت التحدي الأهم في رسالتها، إلى جانب اهتمامها بمرتكزات التعليم العالي من التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ولذلك كانت المهمة صعبة منذ البداية وانعقدت المسؤولية بحجم المهمة. (النحال، 2012م: ص5)

1- الواقع الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين:

نشأت مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي بمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى وصل عددها في الأراضي الفلسطينية عام 2011م إلى (15) جامعة و(16) كلية جامعية و(19) كلية متوسطة ينخرط فيها حوالي (214000) طالب وطالبة، أما في قطاع غزة فيوجد حالياً (40) مؤسسة تعليم عالي تقدم خدمات تعليمية لـ (121871) طالباً وطالبة، والجدول الآتي يبين تطور أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم في فلسطين كما يلي:

2- تصنيف مؤسسات التعليم العالي في فلسطين:

تصنف مؤسسات التعليم العالي في فلسطين استناداً إلى معيارين هما: معيار التأسيس، ومعيار البرامج التعليمية التي تقدمها للجمهور، فمن حيث التأسيس تصنف إلى الآتي:

أ- مؤسسات التعليم العالي الحكومية وتنشأ بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني وتتبع الوزارة إدارياً ومالياً وقانونياً.

ب- مؤسسات التعليم العالي العامة.

ت- مؤسسات التعليم العالي الخاصة. (النحال، 2012: ص8)

3- الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي:

تعد مؤسسات التعليم العالي في فلسطين الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تواجه بتحديات تعرقل استمرارها في مسيرتها التعليمية، والتي منها مخاطر انخفاض أو التوقف عن التمويل لدعم هذه المؤسسات التعليمية. (الغماري، 2009م: ص34)

وتلعب الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي دوراً مهماً في توجيه العمليات نحو النجاح، حيث تساعد في فحص النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية وتقييمها، وتزويد أفراد الإدارة بمستوياتها المختلفة بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤولياتهم، وعليه تهدف الرقابة الداخلية إلى مساعدة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين في ترشيد قراراتها وتحسين أدائها بما يكفل ضمان تطبيق الأنظمة المالية والإدارية التي تساعد على استغلال الموارد المتاحة بفاعلية، وتضمن استمرارها وتميزها في تقديم الخدمات التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع المحلي والتنمية الاقتصادية بكفاءة. (الرحاحلة، 2005م:ص59)

وتقوم مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بإنشاء دائرة أو وحدة خاصة بالرقابة الداخلية، هدفها التأكد من صحة الأمور المالية في المؤسسة وسلامتها، والتحقق من دقة العمليات والبيانات المالية المثبتة في السجلات وتقرير مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة والتعليمات، كما تهدف إلى التأكد من أن القرارات الإدارية ذات الآثار المالية تنفذ بدقة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، كما تهدف إلى تدقيق الإجراءات الهادفة إلى حماية أموال وموجودات المؤسسة من سوء الاستخدام والتلف والضياع ومتابعتها، وتكون هذه الدائرة تابعة لنائب رئيس المؤسسة التعليمية للشئون الإدارية، حيث تتولى هذه الدائرة القيام بمهام التدقيق والرقابة المالية على كافة أنواع المصروفات والإيرادات المتعلقة بأموال المؤسسة التعليمية، وكافة موجوداتها والتزاماتها، وقد تكون هذه الرقابة مسبقة أو لاحقة حسب مقتضى الأمر. (الغماري، 2009م:ص26)

4- أهمية الرقابة على مؤسسات التعليم العالي: تعد الرقابة على مؤسسات التعليم العالي في

فلسطين مهمة وضرورية وذلك للأسباب الآتية:

- 1- التأكد من كفاءة البرامج والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التعليم.
- 2- الرقابة تهدف إلى التأكد من أن أموال المؤسسة تصرف وتستخدم في المصلحة العامة وليست لمصلحة القائمين عليها.
- 3- التأكد من حسن استغلال الموارد والإمكانات المتاحة وأنها أنفقت في مشاريع وبرامج تحقق أهداف المؤسسة.
- 4- تساعد الرقابة في توفير المعلومات الموثوقة اللازمة لإعداد الخطط الاستراتيجية والمرحلية لبرامج مؤسسات التعليم العالي ومشاريعها. (عبد اللطيف، 2000م:ص222)

الرقابة الداخلية والتقارير الإدارية: (الغماري، 2009م:ص26)

تعد الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي ترتكز عليها الرقابة الخارجية؛ لأنها تقوم بالتحقق من أن العمل يسير وفقاً لما هو مخطط له، وذلك أثناء تنفيذ الخطة المعدة ضمن الموازنة التقديرية،

وذلك من خلال التأكد من سلامة التقارير المالية الصادرة، كما تقوم بفحص أو اختبار السياسات والإجراءات التي تتبعها إدارة المؤسسة التعليمية في تنفيذ الخطة.

ولو نظرنا إلى أدوات الرقابة التي تستخدم في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين لوجدنا أنها مكملّة لبعضها بعضاً في تحقيق نظام رقابي فعال في المؤسسة، فالموازنات التقديرية تصنف تحت نوع يسمى الرقابة السابقة، لأنها تقوم بالتعبير عن خطط المؤسسة بشكل بيانات مالية وأهدافها، كما تقوم بتقييد الإدارة باتخاذ قراراتها ضمن هذه الموازنة أو الخطة المترجمة إلى بيانات مالية، وبالتالي تعد رقابة سابقة، كما تصنف الرقابة الداخلية والتقارير الإدارية تحت نوع الرقابة الآتية أو المستمرة؛ لأنها تقوم برقابة سير العمل داخل المؤسسة، ومعرفة مدى التلاؤم مع أهداف المؤسسة ومصلحتها العامة، كما تقوم بمتابعة تطبيق الخطة المعدة مسبقاً ضمن الموازنة التقديرية، وأن العمل يسير وفقها أو لا؛ وذلك لمنع الوقوع في الأخطاء أو اكتشافها ومعالجتها فوراً.

أما النوع الآخر من أدوات الرقابة فهو القوائم المالية، والذي يصنف تحت نوع الرقابة اللاحقة، فالقوائم المالية تقوم بإعطاء معلومات نهائية عن سير العمل داخل المؤسسة خلال الفترة المالية المنتهية، والتي من خلالها يتم مقارنتها مع الموازنة التقديرية التي تعبر عن أهداف المؤسسة، وذلك لمعرفة تحقيق الأهداف وقياسها، ومدى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ثانياً - الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية

يعتمد اختيار فاعلية تصميم نظام الرقابة الداخلية الفعال وتقييمه على مدى ملائمة ذلك النظام، كما أن جميع جوانب الرقابة الضرورية لتوفير تأكيد معقول حول عدالة القوائم المالية للمنظمة يجب أن توضع وتتجزأ بشكل ملائم من قبل أشخاص مؤهلين ويملكون الصلاحية لتنفيذها، (The Public Accounting Oversight Board "PCAOB", 2004) حيث إن نظام الرقابة الداخلية الفعال يتطلب وجود إطار يوضح تعريف هذا النظام ومكوناته؛ من أجل فهم أفضل للعلاقات بين عناصر الرقابة المختلفة، وقد أشار (O'Leary, 2004) إلى أن بناء نظام رقابة داخلية ملائم يتطلب فهم مجموعة من العوامل تتمثل في: معرفة المقصود بالرقابة الداخلية، معرفة العناصر المكونة للرقابة الداخلية، ومعرفة كيف ترتبط هذه العناصر ببعضها بعضاً، وإدراك أهمية كل عنصر من هذه العناصر في عملية التقييم الكلي للرقابة.

ورغم بعض التشابه في تناول أنظمة الرقابة الداخلية في أدبيات المحاسبة، (Simons, 1995) إلا أن النماذج الأكثر تطوراً وشيوعاً في التطبيقات العملية هي تلك النماذج الصادرة عن بعض الهيئات الرسمية والمستخدمة في الدول المتقدمة، ومن أهمها الإطار الذي قدم من قبل (COSO, 1992)، ودليل الرقابة الذي أصدره المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (The Canadian Institute of Chartered Accountants "COCO", 1995)، والنظام الذي صدر عن لجنة

بازل (The Basle Framework, 1998) لتنظيم أعمال الرقابة على البنوك في الدول التي تضمها هذه اللجنة، ودليل الرقابة الداخلية الذي أصدره (The Institute of Chartered Accountants in England and Wales" ICAEW" 1999).

أولاً- دليل الرقابة الكندي (COCO, 1995) Guidance on Control:

أصدر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين دليل الرقابة 1995م، وقد وصفت الرقابة الداخلية في هذا الدليل بأنها: تلك العناصر من المنظمة (متضمنة مواردها وأنظمتها وعملياتها وثقافتها وهيكلها ومهماتها)، والتي تدعم مجتمعة الأفراد في تحقيق أهداف المنظمة.

وقد حدد دليل الرقابة الكندي أيضاً ثلاثة أهداف تمثلت في: فعالية كفاءة العمليات، وموثوقية التقارير الداخلية والخارجية، والإذعان للقوانين والتشريعات والسياسات الداخلية المعنية، كما حدد (COCO, 1995) عشرين معياراً للرقابة الداخلية ضمن أربعة مجالات هي:

1- الهدف: وقد تضمن معايير توفر فهماً لاتجاه المنظمة تمثلت في أهداف المنظمة، والمخاطر والفرص، والسياسات، والتخطيط، وأهداف الأداء ومؤشراته.

2- الالتزام: وقد تضمن معايير خاصة بفهم هوية المنظمة ووحدتها وقيمتها، كما في القيم الأخلاقية، وسياسات الموارد البشرية والصلاحيات، والمسئوليات والقابلية للمحاسبة والثقة المتبادلة.

3- القدرة: وقد شملت معايير تعبر عن قدرة المنظمة وكفاءتها، تمثلت في: المعرفة، والمهارات، والأدوات، وعمليات الاتصال، والمعلومات، وأخيراً التنسيق وأنشطة الرقابة.

4- المراقبة والتعلم: وقد تضمنت معايير خاصة بنمو المنظمة وتطورها بما فيها مراقبة البيانات الداخلية والخارجية، ومراقبة الأداء، واختبار الافتراضات، وإعادة تقييم الحاجة إلى المعلومات والأنظمة، واتباع الإجراءات وتقييم أنشطة الرقابة.

ثانياً- الدليل البريطاني (The Combined Code and the Turnbull Guidance, 1999)

أصدرت (London Stock Exchange (LSE) تشريعاً لحوكمة المنظمة والرقابة الداخلية المسجلة فيها أخذ حيز التنفيذ عام 1999م، وقد عرف هذا التشريع باسم (The Combined Code)، كما قام معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (The Institute of Chartered Accountants In England & Wales) بالاشتراك مع (LES) في إصدار دليل للرقابة الداخلية عرف باسم (Turnbull Guidance)، وقد خضع هذا التشريع إلى التنقيح أكثر من مرة.

وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية، فقد أشار الدليل (ICAEW, 1999) إلى أن نظام الرقابة الداخلية يشمل السياسات والعمليات والمهام والسلوك ونواحي الشركة الأخرى التي تؤخذ مجتمعة

لتحقيق ما يأتي: تسهيل عملياتها الفاعلة الكفؤة، والمساعدة في التأكد من جودة التقارير الداخلية والخارجية، والمساعدة في التأكد من الالتزام بالقوانين والتشريعات والسياسات الداخلية. وفيما يتعلق بعناصر الرقابة الداخلية، فقد بين الدليل العناصر التي يشملها نظام الرقابة الداخلي للشركة بشكل عام والتي تتضمن بيئة الرقابة وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصال، وأخيراً المراقبة، وهي نفس العناصر الواردة في دليل (COSO). (السبوع وآخرون، 2011م: ص 38)

ثالثاً- إطار بازل للرقابة في البنوك (1998) The Basle Framework:

وقد صدر هذا النظام عام 1998 عن (The Basle Committee on Banking Supervision)؛ لتنظيم أعمال الرقابة على البنوك في الدول التي تضمها هذه اللجنة. وقد وصف هذا الإطار الرقابة الداخلية بأنها العملية التي تتأثر بجميع مستويات الأفراد والإدارة ومجلس الإدارة، ولتحقيق أهداف الرقابة فقد تضمن خمسة عناصر للرقابة الداخلية شملت: الإشراف من قبل الإدارة والثقافة الخاصة بالرقابة، وتحديد المخاطر وتقييمها، وأنشطة الرقابة وتقسيم الواجبات، والمعلومات والاتصال، وأخيراً أنشطة المراقبة وتصحيح النواقص.

رابعاً- إطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO,1992):

بعد الانهيارات التي حدثت في الدول الرأسمالية العالمية شكل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنة دعم المنظمات المعروفة باسم (COSO) Committee of Sponsoring Organization، وقامت هذه اللجنة بدراسة التقارير المالية لمنظمات الأعمال المالية الأمريكية وتحديد أسبابها وتقديم التوصيات اللازمة، ولقد أصدرت (COSO) عام 1992م إطاراً متكاملاً لهيكل الرقابة الداخلية، متضمناً تعريف الرقابة ومقوماتها وأهدافها، حيث عرفت الرقابة الداخلية بأنها " العملية التي تتأثر بمجلس إدارة الوحدة الاقتصادية والأشخاص الآخرين، والتي تصمم لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الرئيسية للرقابة والتي تتضمن ثلاثة أهداف هي: فعالية العمليات وكفاءتها، وموثوقية التقارير المالية واكتماليتها، والانسجام مع القوانين والتشريعات المعنية. (السبوع، 2011م: ص 109)

وفيما يتعلق بمقومات الرقابة الداخلية، فقد حددت (COSO) المقياس الذي يتم من خلاله تقويم الرقابة الداخلية وتحسين الأداء، وتمثل ذلك المقياس ب (5) عناصر شكلت المقومات الرئيسية للرقابة وهي: بيئة الرقابة، وتقويم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمراقبة، ويمكن توضيحها كما يلي: (COSO,1992)

1- بيئة الرقابة **The Control Environment**: يمكن اعتبارها أساساً للرقابة الداخلية في المنظمة وتؤثر على الوعي الرقابي للمسؤولين وعلى كافة مكونات الرقابة الداخلية،

والمقصود ببيئة الرقابة السياسات والإجراءات التي تعكس اتجاهات الإدارة العليا، والمديرين، وملاك المنظمة بخصوص أهمية الرقابة الداخلية، وهناك عدة عناصر تكون هذه البيئة متمثلة بالقيم الأخلاقية، وفلسفة الإدارة، وأسلوب التشغيل والإشراف، وسياسات الموارد البشرية وكفاية الأفراد وانسجامهم، واهتمام مجلس الإدارة وتوجيهه، وهذه العوامل تشكل معاً ثقافة الرقابة الكلية.

2- **تقييم المخاطر The Risk Assessment:** وهي تشير إلى عمليات التعامل مع المخاطر التي تشكل خرقاً أو تهديداً لتحقيق أهداف المنظمة، وهي تتضمن تحديد وتحليل وتخمين أو تقييم المخاطر الملائمة، ويتطلب ذلك من الإدارة أن تقوم بتحليل المخاطر المرتبطة بكل نشاط وتصميم الإجراءات الرقابية المناسبة للحد من هذه المخاطر، كمخاطر الائتمان، ومخاطر التكنولوجيا، ومخاطر مخالفة القوانين، ومخاطر الكوارث.

3- **نظم المعلومات والاتصال The Information and Communication:** وهذا الجزء يتعلق بالتأكد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين بحيث يتمكن الأفراد من إنجاز واجباتهم ومسؤولياتهم بفاعلية وتحملها، وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها مع أطراف مثل المستهلكين والموردين والتشريعيين وحملة الأسهم، وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية، وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية. (Porter, Brenda, 2005)

4- **أنشطة الرقابة The Control Activities:** إجراءات الرقابة تشمل السياسات والإجراءات التي أسست لإعطاء الضمان وتأكيد معقول بأن أهداف المنظمة ستتحقق، وأن الاستراتيجيات الموضوعية لتخفيف المخاطرة قد نفذت بفاعلية، ويمكن تقسيم إجراءات الرقابة إلى الإجراءات المناسبة؛ لمنح الصلاحيات أو الترخيص، والفصل الملائم بين الوظائف، والمستندات الثبوتية والسجلات المناسبة، والرقابة المادية على الأصول والسجلات بأنواعها، والتحقق المستقل من كفاية الأداء.

5- **المراقبة The Monitoring:** وهي تشير إلى عملية تقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية، وهي تتضمن ناحيتين هما: التقييمات المستمرة بواسطة أنشطة الإدارة والإشراف المنتظمة وتصرفات الأفراد الآخرين المكلفين بهذه الناحية، والناحية الثانية تتمثل في التقييمات المنفصلة والتي يتحدد مجالها ومدى تكرارها بناء على تقييم المخاطرة وفاعلية إجراءات المراقبة المستمرة، حيث ينبغي تسجيل نواقص الرقابة وإيصاله إلى الإدارة ومجلس الإدارة.

ولأغراض الدراسة الحالية، فقد اعتمد الباحث الإطار الوارد في تقرير (COSO)، حيث يعد هذا الإطار الأساس في المدخل الحديث للرقابة (Spira and Page, 2003)، كما أنه واسع

الاستخدام في الدول المتقدمة مثل أمريكا ودول أوروبا (Jokipii, 2006)، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، قام (AICPA, IIA, and GAO) بدمج تقرير (COSO) عن الرقابة بمعايير التدقيق لديهم (Zegenfuss, 2001)، كما تم مراجعة معايير التدقيق الدولية معايير التدقيق في استراليا ونيوزلندا لتكون أكثر انسجاماً مع ما جاء به (COSO)، (Stringer and Carey, 2002)، كما أن الباحث يرى أن هذا الإطار يمكن أن يكون أكثر ملائمة لأهداف الرقابة؛ لأنه يعطي تصوراً أشمل وربطاً أفضل لعناصر الرقابة الداخلية .

ثانياً- الدراسة العملية وتحليل الاستبانة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

كان اعتماد الدراسة على الاستبانة التي تم تطويرها وتوزيعها على العاملين في الدوائر المالية وأقسام التدقيق في الجامعة الإسلامية بغزة وجامعة الأزهر من الجامعات العامة، وجامعة الأقصى كجامعة حكومية وحيدة، وجامعة فلسطين كجامعة خاصة ، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (32)، والذي اعتمد من قبل الباحث كمجتمع للدراسة، استرجع منها (27) استبانة بنسبة استرجاع بلغت (84.4%)، وقد تم استبعاد (2) استبانة؛ لعدم صلاحيتها للتحليل، وخضعت للتحليل (25) استبانة تشكل ما نسبته (83.33%) من الاستبانات المسترجعة، وهي مقبولة لأغراض البحث العلمي.

جدول رقم (2) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمستردة لكل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي

النسبة المئوية	مجموع الاستبانات	مؤسسات التعليم العالي الخاصة	مؤسسات التعليم العالي الحكومية	مؤسسات التعليم العالي العامة		
				جامعة الأزهر	الجامعة الإسلامية بغزة	
100%	30	10	10	5	5	استبانات موزعة
90%	27	8	9	5	5	استبانات مستردة
83.3%	25	7	8	5	5	استبانات صالحة

اختبار صدق أداة الدراسة:

لقد تم عرض الاستبانة على (4) محكمين من أساتذة المحاسبة ومنهجية البحث العلمي؛ للتحقق من مدى صدق فقرات الاستبانة، ولقد تم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات المطلوبة بشكل دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، وفضلاً عن ذلك فقد جرى عرض الاستبانة على عينة اختباريه قوامها (3) مبحوثين من أفراد العينة بغرض التعرف إلى درجة استجابة المبحوثين للاستبانة، وعبروا عن رغبتهم في التفاعل معها مما أكد صدق الأداة.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخراج معامل الثبات (كرونباخ ألفا)؛ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وقد بلغت قيمها كما هو في الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) قيمة معامل الثبات (الاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

العنصر	بيئة الرقابة	تقييم المخاطر	أنشطة الرقابة	المعلومات والاتصال	المراقبة	الدرجة الكلية للالتزام
قيمة ألفا	0.911	0.917	0.923	0.918	0.935	0.955

تم اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها إحصائياً من خلال إخضاع أسئلة الاستبانة لاختبار قوة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقواعد هذا الاختبار هي أنه كلما كان المعامل قريباً للواحد كان ذلك أفضل، ويلاحظ من الجدول رقم (3) أن معامل الثبات لمقياس الالتزام بمقومات الرقابة الداخلية بشكل عام بلغ (0.955) أي جاءت مرتفعة، وتعني أنه لو تم توزيع الاستبانة مرة أخرى على نفس مجتمع الدراسة فهناك احتمال (0.955) للحصول على نفس البيانات.

كما نجد أن معاملات كرونباخ ألفا لمقومات الرقابة الداخلية المستخدمة في الدراسة الحالية تراوحت بين (0.911) لبعد بيئة الرقابة وبين (0.935) لبعد المراقبة، ويتبين من الجدول رقم (3) أن جميع قيم معاملات ألفا كانت مرتفعة وتعد مقبولة لمثل هذه الدراسة (Sekaran, 2003)، كما أن قيمة ألفا للدرجة الكلية للالتزام بمقومات الرقابة الداخلية كانت أعلى من قيم ألفا لمقومات الرقابة الداخلية كل على حدة؛ وذلك يرجع لاختلاف عدد الأسئلة التي تم إخضاعها لهذا الاختبار، وهي نسبة ثبات عالية مقبولة لأغراض إجراء الدراسة؛ لكونها أعلى من (60%).

تحليل الاستبانة واختبار الفرضيات:

استخدم الباحث برنامج الرزم الإحصائية SPSS في تحليل البيانات واختبار الفرضيات كما يلي :

أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov –Smirnov)

سنعرض اختبار Kolmogorov –Smirnov لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 (Sig.>0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

ناهض نمر الخالدي

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	توفر بيئة رقابية جيدة في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة.	14	1.805	0.051
الثاني	القيام بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي.	8	1.598	0.062
الثالث	القيام باتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.	12	2.093	0.170
الرابع	توفر نظم للمعلومات والاتصال ملائمة لأغراض الرقابة الداخلية.	11	1.94	0.064
الخامس	القيام بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي ومتابعتها.	10	1.89	0.052
	جميع الفقرات	55	0.906	0.536

ثانياً - توصيف المعلومات العامة للدراسة :

جدول رقم (5) عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 عاماً.	0	0.0 %
أكبر من 25 عاماً وأقل أو يساوي 35 عاماً.	12	48.0 %
أكبر من 35 عاماً وأقل أو يساوي 45 عاماً.	9	36 %
أكبر من 45 عاماً.	4	16 %
المجموع.	25	100 %

يتضح من خلال الجدول السابق أن عينة الدراسة كانت موزعة بين جميع الفئات العمرية ، كما أن النسبة الأكبر كانت للفئة العمرية (25-35)، مما يؤكد مصداقية نتائج الدراسة وأنها تتمتع بخبرات طويلة؛ كونها تمثل آراء مختلفة لفئات عمرية مختلفة.

ثالثاً - عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم مهني	2	8 %
بكالوريوس	13	52 %
ماجستير	8	32 %
دكتوراه	2	8 %
المجموع	25	100 %

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

يتضح من خلال الجدول السابق وجود تأهيل عالٍ لدى عينة الدراسة، حيث احتوت العينة على حملة دكتوراه وصلت نسبتهم إلى 8 %، والماجستير كانوا بنسبة 32 %، أما حملة البكالوريوس فقد زادت عن 50 %، وهذا يبين وجود تنوع في الخبرات.

رابعاً- عينة الدراسة حسب الخبرة العملية في مجال التدقيق:

جدول رقم (7) عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أكثر من 15 عاماً.	2	8 %
أكثر من 10 أعوام وأقل أو يساوي 15 عاماً.	10	40 %
أكثر من 5 أعوام وأقل أو يساوي 10 أعوام.	8	32 %
أقل أو يساوي 5 سنوات.	5	20 %
المجموع.	25	100 %

يتبين من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المجيبين عن أسئلة الدراسة يتمتعون بخبرات طويلة من 10-15 عاماً بلغت (10) مجيبين، وبنسبة بلغت (40 %). ويرى الباحث أن هذه الخصائص التي جرى تحليلها تعزز قدرة المجيبين على فهم أسئلة الاستبانة واستيعابها للإجابة عنها بكل موضوعية، وبالتالي زيادة درجة مصداقية هذه الإجابات وإمكانية الاعتماد عليها لدعم نتائج الدراسة، ومن جهة أخرى فإن هذه الخصائص تعكس اهتماماً لدى مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بتوظيف الكفاءات والأفراد ذوي التأهيل العلمي المناسب لشغل الوظائف الرقابية.

خامساً- اختبار فرضيات الدراسة:

استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي والذي يتضمن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لقبول أو رفض فقرات الفرضية لكل فئة من مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، كما تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار One Sample T-Test عند مستوى معنوية 5 % وحسب قاعدة القرار المتضمنة قبول الفرضية إذا كانت (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لها .

اختبار الفرضية الأولى:

"لا يتوفر في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بيئة رقابية جيدة".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1-14) من الاستبانة، حيث كانت نتائجها كما يلي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية الأولى

T الجدولية	T المحسوبة	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
1.93	14.20	0.00	رفض	3.43

ناهض نمر الخالدي

ووفقاً للجدول السابق نجد أن T الجدولية أقل من T المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي يتوفر لدى مؤسسات التعليم العالي (العامة والحكومية والخاصة) في قطاع غزة بيئة رقابية جيدة، ويمكن توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9) تحليل الفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى حول توفر بيئة رقابية جيدة في مؤسسات التعليم

العالي في قطاع غزة

رقم	الفقرة	الجامعات العامة		الجامعات الحكومية		الجامعات الخاصة	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1-	يتم استشارة قسم الرقابة الداخلية بالجامعة عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي.	2.67	0.51	2.641	0.901	2.6	1.05
2-	تقوم الإدارة بتعزيز المعايير المثلى للنزاهة والأخلاق في إجراءات التعامل الداخلية والخارجية.	3.4	1.2	2.77	1.3	3.7	0.92
3-	هناك تطابق بين الوظائف الفعلية بالجامعة ووضعها المكتوب في الهيكل التنظيمي.	3.4	1.3	2.9	0.8	3.096	1.16
4-	يساعد الهيكل التنظيمي على تحقيق الأهداف المطلوبة.	3.4	0.96	2.907	0.587	3.6	0.5
5-	كل موظف يعرف تفاصيل الوصف الوظيفي لوظيفته.	3.57	0.96	2.92	0.81	3.37	0.67
6-	تقوم الإدارة بإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة.	3.66	1.2	3.061	0.82	3.81	0.9
7-	تتولى لجنة التعيينات تزويد الجامعة بالأشخاص المؤهلين للقيام بمهام الجامعة.	3.7	1.24	3.302	0.62	3.9	1.1
8-	يتم وضع أنظمة الرواتب والحوافز في الجامعة على أسس عادلة اعتماداً على الكفاءة.	3.7	0.72	3.201	0.97	3.61	0.6
9-	تهتم رئاسة مجلس الجامعة بالتقارير	3.7	0.72	3.201	0.85	3.6	0.51

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

						الصادرة عن قسم الرقابة الداخلية.	
0.61	3.81	0.619	3.21	0.9	3.78	تقوم الإدارة بإجراء مراجعة دورية لمدى ملائمة استراتيجية الجامعة والخدمات للمجتمع.	10-
0.3	3.9	1.09	3.225	0.52	3.8	يوجد في الجامعة قواعد مكتوبة تحدد واجبات كل قسم ومسؤولياته وعمل كل موظف.	11-
0.66	3.77	0.609	3.225	0.75	3.87	يوجد في الجامعة هيكل واضح من.	12-
0.5	3.72	0.81	3.2	0.9	3.9	تقوم إدارة الجامعة بإجراء مراجعات دورية لاستراتيجية العمل والسياسات العامة.	13-
0.59	3.7	0.69	3.3	0.72	3.92	تقوم إدارة الجامعة بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة من مسؤوليات كافة الأفراد بالجامعة	14-
0.602	3.584	0.810	3.075	0.75	3.605	جميع فقرات المجال	

من الجدول السابق يتضح وجود اتجاهات إيجابية للمبجوثين اتجاه بعض فقرات الفرضية كما يلي:

1- **الجامعات العامة:** أظهرت التزاماً أكبر بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة من مسؤوليات كافة الأفراد في الجامعة، ويليه قيام الإدارة بإجراء مراجعة دورية شاملة لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة بالجامعة، وساعد على ذلك وجود هيكل تنظيمي واضح في تحقيق الأهداف المطلوبة من الموظفين، وكذلك القواعد المكتوبة التي تحدد واجبات الأقسام والموظفين ومسؤولياتهم فيها، وأقل المستويات كانت الفقرة الخاصة باستشارة قسم الرقابة الداخلية عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي.

2- **الجامعات الحكومية:** تميزت بتولي لجنة التعيينات فيها توفير ما يلزم من أشخاص مؤهلين للقيام بمهام الجامعة، ويليه قيام الإدارة باعتبار الرقابة من مسؤوليات كافة الموظفين بالجامعة، وأقل السياسات اهتماماً كانت استشارة قسم الرقابة الداخلية.

3- **الجامعات الخاصة:** تميزت بوجود الهيكل التنظيمي بحيث يساعد على تحقيق الأهداف المطلوبة من الموظفين، أما أقل السياسات تطبيقاً فهو ما يرتبط باستشارة التدقيق الداخلي عند أي تغيير في الهيكل التنظيمي.

4- **بلغ متوسط الالتزام بمجال البيئة الرقابية:** على الترتيب (3.61، 3.08، 3.58)، وهذا يعني أن الجامعات العامة تأتي في المرتبة الأولى، ثم الجامعات الخاصة، ثم الحكومية. اختبار الفرضية الثاني: " لا تقوم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بتقييم المخاطر التي

تشكل تهديداً لتحقيق أهدافها .

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1-8) من الاستبانة، حيث كانت نتائجها كما يلي:
جدول رقم (10) نتائج اختبار الفرضية الثانية حول القيام بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافها

T الجدولية	T المحسوبة	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
1.93	12.51	0.00	رفض	3.14

ووفقاً للجدول السابق نجد أن T الجدولية أقل من T المحسوبة، مما يعنى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تقوم مؤسسات التعليم العالي (العامة والحكومية والخاصة) بقطاع غزة بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافها، ويمكن توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (11) تحليل الفقرات المتعلقة بالفرضية الثانية حول القيام بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً

لتحقيق أهدافها

م	الفقرة	جامعات عامة		جامعات حكومية		جامعات خاصة	
		وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى
1-	تساعد الرقابة في تحديد مستوى المخاطر المقبولة بالجامعة.	3.125	1.03	3.56	0.619	3.2	0.94
2-	تضع الإدارة ما يلزم من إجراءات سريعة لمواجهة الأخطاء.	3.01	1.2	2.77	0.90	3.2	1.15
3-	عملية تقييم المخاطر تتم انطلاقاً من خطوط العمل الدنيا صعوداً إلى الأنشطة العامة.	2.76	0.61	2.71	0.587	3.09	1.09
4-	عملية تقييم المخاطر تتم بشكل متواصل من قبل أنظمة الرقابة الداخلية.	2.77	0.9	3.06	0.244	3.8	0.77
5-	يتم مراعاة مبدأ التكلفة والمنفعة لدى تقييم المخاطر بالجامعة.	2.87	0.62	2.64	0.608	3.3	0.83
6-	تقوم الإدارة بتحديد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها.	2.23	1.02	2.77	0.90	3.9	0.78
7-	تصنف كافة المخاطر حسب تأثيرها على العمل.	3.12	0.86	2.87	0.8	3.91	0.94
8-	يتم تحديد كافة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الجامعة .	3.5	1.24	3.41	0.62	3.96	1.15
	جميع فقرات المجال	2.92	0.90	2.97	0.901	3.54	0.95

من الجدول يتضح وجود اتجاهات ايجابية للمبحوثين اتجاه بعض فقرات الفرضية كما يلي:

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

- 1- الجامعات العامة: أظهرت التزاماً أكبر بتحديد مستوى المخاطر، وأقل المستويات كانت الفقرة (6) الخاصة بتحديد المخاطر التي يمكن /ولا يمكن السيطرة عليها.
- 2- الجامعات الحكومية: تتفق مع الجامعات العامة في الفقرة (6)، ولكنها تختلف معها في الفقرة (5) الخاصة بمراعاة التكاليف عند تقييم المخاطر.
- 3- الجامعات الخاصة: اتفقت مع الجامعات العامة والحكومية في الفقرة الأكثر تطبيقاً، أما الأقل تطبيقاً كانت الفقرة (3) الخاصة بعملية تقييم المخاطر تتم من خطوط العمل الدنيا، وعدم قيام الجامعات الخاصة بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل.
- 4- بلغ متوسط الالتزام بمجال تقييم المخاطر: على الترتيب (2.92، 2.97، 3.54)، وهذا يعني أن الجامعات الخاصة تأتي أولاً ثم الجامعات الحكومية وأخيراً الجامعات العامة.

اختبار الفرضية الثالثة: " لا تقوم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة باتتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية "

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1-11) من الاستبانة حيث كانت نتائجها كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرضية الثالثة حول مدى التزام المبحوثين بالإجراءات الرقابية المنفذة

T الجدولية	T المحسوبة	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
1.93	12.66	0.00	رفض	3.48

ووفقاً للجدول السابق نجد أن T الجدولية أقل من T المحسوبة، مما يعني رفض

الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي تقوم مؤسسات التعليم العالي (العامة والحكومية والخاصة) في قطاع غزة باتتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.

يمكن توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (13) تحليل الفقرات حول القيام بالأنشطة والإجراءات اللازمة لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في

مؤسسات التعليم العالي

م	الفقرة	جامعات عامة		جامعات حكومية		جامعات خاصة	
		وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري
1-	تحرص الجامعة على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توجيه مهام متعارضة للموظف.	2.88	1.32	3.35	1.11	3.48	0.87
2-	تستخدم التقارير الإدارية المكتوبة في الجامعة كأداة رقابية.	3.38	0.89	3.24	0.90	3.71	0.78
3-	تتضمن التقارير الإدارية مقارنات دورية بين نتائج	3.62	0.72	3.53	0.94	3.67	0.80

ناهض نمر الخالدي

						الفترات .	
4-	تشتمل التقارير بالجامعة إضافة إلى الملاحظات توصيات واقتراحات للعلاج والتقويم.	3.62	1.03	3.35	1.11	3.71	0.85
5-	يستخدم صندوق الشكاوى في الجامعة كأداة رقابية.	3.38	0.89	2.82	0.81	3.52	0.75
6-	تهتم إدارة الجامعة بمعالجة الشكاوى الواردة بموضوعية ونزاهة.	2.88	0.34	3.00	0.71	3.67	0.66
7-	تساهم التقارير الدورية المقدمة في نجاح إجراءات الرقابة.	3.63	1.02	3.71	0.77	3.62	1.12
8-	تساهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة بالجامعة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية .	3.88	0.81	3.06	1.03	4.05	0.80
9-	يتوفر في الجامعة ضوابط التحكم والسيطرة التي تمنع الوصول إلى الموجودات الملموسة.	3.38	0.89	3.18	0.73	3.57	0.87
10-	تؤدي إدارة السقوف والتفويض الخاصة بها والمحددة من إدارة الجامعة إلى تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	3.88	0.62	3.35	0.76	3.71	0.90
11-	تساهم إجراءات حل المشاكل المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	3.88	0.62	3.47	1.07	3.81	0.75
	جميع فقرات المجال	3.49	0.90	3.28	0.89	3.68	0.91

من الجدول يتضح وجود اتجاهات إيجابية للمبحوثين اتجاه بعض فقرات الفرضية كما يلي:

1- **الجامعات العامة:** كان لديها التزام أكبر بتوزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة، وكذلك حل المشكلات المفاجئة سواء ما يتعلق بالإبلاغ أو سرعة التدخل في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية، وأقل المستويات كانت الفقرة الخاصة بحرص الإدارة على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توجيه مهام متعارضة لموظف واحد ومعالجة الشكاوى بموضوعية ونزاهة.

2- **الجامعات الحكومية:** كان العنصر الأكثر التزاماً لديها هو التقارير الدورية المقدمة لإدارة الجامعة ودورها في نجاح إجراءات الرقابة، والأقل التزاماً فيها هو استخدام صندوق الشكاوى كأداة رقابية.

3- **الجامعات الخاصة:** توزيع الصلاحيات على المستويات المختلفة كان العنصر الأكثر التزاماً فيها، وكان العنصر الأقل فيها هو حرص إدارتها على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توجيه مهام متعارضة لموظف واحد.

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

4- بلغ متوسط الالتزام في مجال الأنشطة والإجراءات: للجامعات الثلاث (3.29، 3.49)، وهذا يعني أن الجامعات الخاصة تأتي في المرتبة الأولى، ثم الجامعات العامة، وأخيراً الجامعات الحكومية.

اختبار الفرضية الرابعة: "لا يتوفر في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة نظم للمعلومات والاتصال ملائمة لأغراض الرقابة الداخلية".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1-12) من الاستبانة حيث كانت نتائجها كما يلي:
جدول رقم (14) نتائج اختبار الفرضية الرابعة حول توفر نظم للمعلومات والاتصال ملائمة لأغراض الرقابة الداخلية

T الجدولية	T المحسوبة	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
1.93	12.90	0.00	رفض	3.21

ووفقاً للجدول السابق نجد أن T الجدولية أقل من T المحسوبة، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه: يتوفر في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة نظم للمعلومات والاتصال ملائمة لأغراض الرقابة الداخلية.

ويمكن توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما في الجدول الآتي :

جدول رقم (15) تحليل الفقرات المتعلقة بتوفير نظم للمعلومات والاتصال ملائمة لأغراض الرقابة الداخلية

م	الفقرة	الجامعات العامة		الجامعات الحكومية		الجامعات الخاصة	
		وسط حسابي	انحراف معيارى	وسط حسابي	انحراف معيارى	وسط حسابي	انحراف معيارى
1-	يتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.	2.77	1.03	3.56	0.619	3.189	0.94
2-	النظام المالي المستخدم في الجامعة محكم دقيق.	3.125	1.2	2.77	0.9	3.478	0.106
3-	يوجد في الجامعة نظام أمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة.	3.123	0.61	2.706	0.587	3.81	0.727
4-	تعد السجلات والدفاتر المستخدمة كاملة ملائمة.	3.01	0.9	3.06	0.244	3.1	0.889
5-	يتم العمل بالجامعة من خلال توفر مجموعة أنظمة ذات تعليمات واضحة مكتوبة.	2.87	0.62	2.641	0.608	3.334	0.93
6-	هناك مجال للاجتهاد الشخصي عند تنفيذ الأنظمة والتعليمات في الجامعة.	2.67	1.02	2.77	0.901	3.24	0.625
7-	يستخدم التوثيق الورقي إلى جانب الأعمال المحوسبة.	3.9	0.86	2.876	0.8	3.238	0.51
8-	تستخدم أرقاماً سرية للدخول إلى	3.23	1.24	3.412	0.62	3.77	0.75

ناهض نمر الخالدي

						برامج العمل المحوسبة	
0.83	3.096	0.782	2.882	0.8	2.87	يتوفر في الجامعة أنظمة داخلية ومالية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين أداء إجراءات الرقابة الداخلية.	9-
0.73	3.333	0.857	3.118	0.8	3.125	يساهم توفر وعي كاف لدى مستخدمي أنظمة المعلومات الإلكترونية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	10-
0.596	3.428	0.686	2.07	0.97	3.22	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأنظمة الإلكترونية.	11-
0.658	3.666	0.857	2.08	0.85	3.37	تحقق الإدارة نجاحات في تأكيد وضوح الصلاحيات والمسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال.	12-
0.78	3.408	0.87	3.085	0.82	3.137	جميع فقرات المجال	

من الجدول يتضح وجود اتجاهات ايجابية للمبحوثين اتجاه بعض فقرات الفرضية:

1- **الجامعات العامة:** لديها التزام أكبر باستخدام التوثيق الورقي إلى جانب الأعمال المحوسبة، أما الأقل استخداماً لديها كان توفر قنوات اتصال فعالة في الجامعة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات.

2- **الجامعات الحكومية:** تهتم بشكل أكبر بتوفير مجموعة السجلات والدفاتر الكاملة الملائمة، وكان الأقل التزاماً لديها عدم شمول أنظمة الرقابة على خطة طوارئ لضمان سير العمل وتقليل احتمالات تعطل الأجهزة والأنظمة الإلكترونية.

3- **الجامعات الخاصة:** تهتم بوجود نظام آمن لعدم اختراق الأنظمة المحوسبة، والأقل التزاماً لديها توفر أنظمة معلومات داخلية وتشغيلية كافية تساهم في تحسين أداء إجراءات الرقابة الداخلية.

4- **بلغ الوسط الحسابي للمجال الخاص بتوفر نظم ملائمة للمعلومات والاتصال:** في الجامعات الثلاث (3.137، 3.085، 3.408) على التوالي، مما يعني أن الجامعات الخاصة تأتي في المرتبة الأولى، ثم الجامعات العامة، وأخيراً الجامعات الحكومية.

اختبار الفرضية الخامسة: " لا تقوم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها".

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات (1-10) من الاستبانة حيث كانت نتائجها كما يلي:

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

جدول رقم (16) نتائج اختبار الفرضية الخامسة حول مدى القيام بتقييم ومتابعة جودة المراقبة على نظام

الرقابة الداخلية

T الجدولية	T المحسوبة	T المعنوية	نتيجة الفرضية العدمية	الوسط الحسابي
1.93	12.30	0.00	رفض	3.058

ووفقاً للجدول السابق نجد أن T الجدولية أقل من T المحسوبة ، مما يعنى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي هناك التزام لدى المؤسسات التعليمية العالي (العامة والحكومية والخاصة) بقطاع غزة بعنصر السيطرة المتابعة.

ويمكن توضيح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة كما في الجدول التالي :

جدول رقم (17) تحليل فقرات الفرضية الخامسة حول مدى القيام بتقييم ومتابعة جودة المراقبة على نظام

الرقابة الداخلية

رقم	الفقرة	جامعات عامة		جامعات حكومية		جامعات خاصة	
		وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى	وسط انحراف معيارى
1-	تستخدم نتائج تقارير الأداء بشكل أساسي في الجامعة لتوقيع العقوبات.	3.38	0.86	2.75	0.95	3.43	0.93
2-	تساهم تقارير الأداء في الجامعة بمعالجة جوب القصور وتطوير العمل.	3.75	0.68	2.82	0.9	3.48	0.93
3-	تؤخذ تقارير الأداء في الجامعة بعين الاعتبار عند إجراء التنقلات بين العاملين.	3.38	0.89	2.76	0.91	3.38	0.8
4-	يتم التعامل مع أنشطة نظام الرقابة الداخلية في الجامعة كجزء من الواجبات اليومية.	3.51	1.49	3.41	0.8	3.76	0.89
5-	يتناسب التدخل الفوري مع أي تغيير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية.	3.51	0.89	3.24	0.95	3.19	0.87
6-	تساهم استقلالية المدقق الداخلي عن الإدارة التنفيذية في الجامعة في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.	3.13	0.96	3.3	1.05	3.33	0.73
7-	يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية ورقابة المخاطر في الجامعة بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المعهد.	3.5	0.86	3.35	0.93	3.38	0.8
8-	يتمتع العاملون في أجهزة المتابعة في الجامعة بالتأهيل العلمي والخبرة بشكل جيد.	3.38	0.89	3.42	0.75	3.48	0.82
9-	يتمتع العاملون في مجال التدقيق والرقابة في الجامعة بالاستقلالية.	3.13	0.89	3.18	0.94	3.67	0.8

ناهض نمر الخالدي

10-	في إطار عمليات التدقيق الداخلي في الجامعة يتم إبلاغ المستوى الإداري المعني وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظم الرقابة الداخلية.	3.38	0.72	3.88	0.86	3.67	0.8
	جميع فقرات المجال	3.095	0.89	2.919	0.95	3.160	0.81

من الجدول يتضح وجود اتجاهات إيجابية للمبحوثين تجاه بعض فقرات الفرضية كما يلي:

1- أظهرت النتائج التزاماً أكبر لدى الجامعات العامة والجامعات الحكومية بدور الرقابة الداخلية في إبلاغ المستوى الإداري المعني بالجامعة وفي الوقت المناسب عن أي ثغرات أو مشكلات توجه نظام الرقابة الداخلية، وأقل المستويات في الجامعات العامة كانت الفقرة (9) الخاصة باستقلالية الرقابة الداخلية عن الإدارة التنفيذية في الجامعة ودور الاستقلالية في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية.

2- **الجامعات الحكومية:** كانت أقل اهتماماً بتقارير الأداء في معالجة جوانب القصور وتطوير العمل، ودور تقارير الأداء عند إجراء التفتقات بين العاملين.

3- **الجامعات الخاصة:** كان الجانب الأهم لديها: التعامل مع نشاطات نظام الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية، لكن الجامعات الخاصة في فلسطين كانت أقل اهتماماً بالتدخل الفوري الذي يتناسب مع أي تغيير مفاجئ في البيئة الداخلية أو الخارجية.

4- **بلغ متوسط الالتزام بعنصر المراقبة:** على الترتيب (3.095، 2.919، 3.160) وهذا يعني أن الجامعات الخاصة تأتي في المرتبة الأولى، ثم الجامعات العامة، وأخيراً الجامعات الحكومية فيما يختص بعنصر المراقبة .

اختبار الفرضية الرئيسة : " لا تلتزم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بتبني مقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) المتمثلة في: بيئة الرقابة الداخلية، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة وإجراءاتها، ونظم المعلومات والاتصال، والتقييم والمتابعة"

تم تجميع اختبارات للفرضيات الخمس التي تفرعت عن الفرضية الرئيسة، وكانت نتائجها كما يلي:
جدول رقم (18): جدول تجميعي لاختبار الفرضيات الخمس لمدى التزام مؤسسات التعليم العالي المتنوعة (جامعات عامة، جامعات حكومية، جامعات خاصة) بتبني مقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO)

رقم	الفقرة	الجامعات العامة		الجامعات الحكومية		الجامعات الخاصة	
		وسط	انحراف	وسط	انحراف	وسط	انحراف
1	توفر البيئة الرقابية	3.605	0.75	3.075	0.81	3.584	0.602
2	القيام بتقييم المخاطر	2.92	0.9	2.97	0.901	3.54	0.95
3	اتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة الرقابية	3.49	0.9	3.28	0.89	3.68	0.91

مدى التزام مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO

4	توفر نظم المعلومات والاتصال	3.137	0.82	3.085	0.87	3.408	0.78
5	القيام بتقييم ومتابعة جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية	3.095	0.89	2.919	0.95	3.16	0.81
6	الدرجة الكلية للالتزام بمقومات الرقابة الداخلية	3.249		3.065		3.474	

بناءً على ما سبق، ومن خلال النتائج السابقة، يمكن للباحث قبول فرضيات الدراسة الخمس نظراً إلى تجاوز الوسط الحسابي لدرجة الالتزام بمقومات الرقابة للمقياس المستخدم والبالغ (3)، حيث بلغ الوسط الحسابي لجميع مقومات الرقابة الداخلية بالنسبة إلى الجامعات العامة (3.249)، وبالنسبة إلى الجامعات الحكومية بلغ (3.065)، وبالنسبة إلى الجامعات الخاصة بلغ (3.474)، ويعني ذلك أن الجامعات الخاصة أكثر التزاماً بمقومات الرقابة الداخلية، يليها الجامعات العامة، وأخيراً الجامعات الحكومية، والوسط الحسابي للالتزام بالجامعات الفلسطينية بقطاع غزة (وفقاً لعينة الدراسة) بلغ (3.263)، ما يؤكد وجود التزام من عينة الدراسة (مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة) بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO.

جدول رقم (19): جدول تجميعي لاختبار الفرضيات الخمس لمدى التزام مؤسسات التعليم العالي بتبني

مقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) .

درجة الأهمية النسبية	ترتيب	الوسط الحسابي	نتيجة الفرضية العدمية	T المعنوية	T المحسوبة	T الجدولية	
مرتفعة	2	3.43	رفض	0.00	14.20	1.93	توفر البيئة الرقابية.
متوسطة	4	3.14	رفض	0.00	12.51	1.93	القيام بتقييم المخاطر.
مرتفعة	1	3.48	رفض	0.00	12.66	1.93	اتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة الرقابية.
مرتفعة	3	3.21	رفض	0.00	12.90	1.93	توفر نظم المعلومات والاتصال.
مرتفعة	5	3.06	رفض	0.00	12.30	1.93	القيام بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها.
مرتفعة		3.263					الدرجة الكلية للالتزام بمقومات الرقابة الداخلية.

ووفقاً للجدول السابق نجد أن متوسط التزام مؤسسات التعليم العالي في قطاع بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) على الترتيب كان كما يلي: أولاً: اتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة الرقابية، ثانياً: توفر البيئة الرقابية، ثالثاً: توفر نظم المعلومات والاتصال، رابعاً: القيام بتقييم المخاطر، خامساً: القيام بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها.

أولاً- نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:
- 1- يتوفر في مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بيئة رقابية جيدة .
 - 2- تقوم مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة بتقييم المخاطر التي تشكل تهديداً لتحقيق أهدافها، مع ارتفاع درجة المخاطر التي تواجهها الجامعات، وهذا يعود إلى تدني مستوى قيام الجامعات بتصنيف كافة المخاطر من ناحية تأثيرها على العمل.
 - 3- تقوم مؤسسات التعليم العالي باتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة لفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.
 - 4- يتوفر في مؤسسات التعليم العالي نظمٌ للمعلومات والاتصال تتلاءم وأغراض الرقابة الداخلية.
 - 5- تقوم مؤسسات التعليم العالي بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها.
 - 6- أظهرت النتائج التزاماً جيداً بمقومات الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لإطار (COSO) ، حيث بلغ متوسط عام متغيرات الفرضية الرئيسة (3.263)، وهو أعلى من مقياس الدراسة الافتراضي البالغ (3)، وكان التزام الجامعات الخاصة أكبر، تلاها الجامعات العامة، ثم جاءت الجامعات الحكومية في المرتبة الأخيرة.
 - 7- كان متوسط التزام مؤسسات التعليم العالي في قطاع بمقومات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) على الترتيب كما يلي: أولاً: اتباع الأنشطة والإجراءات اللازمة الرقابية، ثانياً: توفر البيئة الرقابية، ثالثاً: توفر نظم المعلومات والاتصال، رابعاً: القيام بتقييم المخاطر، خامساً: القيام بتقييم جودة المراقبة على نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها، وهذا يتفق مع دراسة (مانا، 2009م)، و(أبو لحوم، 2010م).
 - 8- أظهرت النتائج بعض نواحي الضعف في مؤسسات التعليم العالي في مجالات: تقييم جودة المراقبة، وتقييم المخاطر، وفي قدرة نظم المعلومات والاتصال على توفير المعلومات وتوفير تقارير أداء إدارية، وبهذا تتفق هذه الدراسة مع دراسة (الغماري، 2009م).
 - 9- كانت الجامعات الخاصة أكثر التزاماً بعناصر الرقابة الداخلية، وأكثر ما تلتزم به كان أنشطة الرقابة الداخلية، يليها نظم المعلومات، ثم بيئة الرقابة، ثم إجراءات المتابعة، وأخيراً يأتي التزامها بتقييم المخاطر، وهذا يتفق مع دراسة (الراحلة، 2005م).
 - 10- كانت الجامعات الحكومية الأقل التزاماً من بين عينة الدراسة، حيث تعاني ضعفاً في تقييم المخاطر وضعف بيئة الرقابة نتيجة لافتقارها إلى العديد من المكونات الرئيسة والمهمة،

أهمها: افتقارها إلى تطابق الوظائف الفعلية مع الهيكل التنظيمي وعدم استشارة قسم الرقابة عند إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي.

11- يتضح أن الجامعات العامة أكثر تمسكاً ببيئة الرقابة الداخلية من بقية المقومات الأخرى، يليها أنشطة الرقابة الداخلية، فأنشطة المتابعة والسيطرة، فنظم المعلومات، ثم يأتي تقييم المخاطر.

ثانياً- التوصيات :

- وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة الجهات ذات العلاقة بما يلي:
- 1- أوصت الدراسة مؤسسات التعليم العالي في فلسطين بالعمل على اشتقاق منظومة معيارية لنظمها الرقابية من متطلبات معايير الرقابة الداخلية لمنظمة (COSO) بما يتلاءم مع أهدافها وحجم أنشطتها وبما يسهم في دعم العمل المؤسسي فيها، في ضوء النظم والقوانين واللوائح المقررة، وتبني السياسات والإجراءات التي تضمن القيام بتقييم جودة المراقبة ومتابعتها، والحد من المخاطر من خلال إعادة توزيع الوظائف بحسب الكفاءة العلمية؛ لتعزيز الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي لدى الموظفين، والاستخدام الكفء للموارد المتاحة، وإيجاد منظومة متكاملة لتنمية الموارد الذاتية، مع الاهتمام بتقييم الأداء باستمرار؛ لضمان الجودة في تحقيق الأهداف المرسومة، وبهذا اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (أبو لحوم، 2010م).
 - 2- تفعيل المتابعة والتقييم الدوري المستمر للسياسات والإجراءات الرقابية المتبعة لزيادة الثقة بالنظام الرقابي، وإجراء التعديل اللازم بما يتلاءم مع التغيرات المختلفة، والقيام بالمعالجات الفورية.
 - 3- تطوير الإجراءات الرقابية المتبعة وتقييمها وتعديلها، بما يتلاءم مع المفاهيم العلمية والإدارية الحديثة لمكافحة الفساد، ويضمن حسن إدارة الموارد وفقاً لمبدأ الكفاءة والفاعلية والاقتصادية.
 - 4- دعم إيجاد البيئة المناسبة للإدارات العامة للرقابة والتفتيش، بتوفير المقومات الأساسية لعملها ورفدها بالكفاءات العلمية والتجهيزات المناسبة.

قائمة المصادر

أولاً- المصادر العربية:

أبو لحوم، رشيد عبود شريان، (2010م)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات اليمنية الحكومية وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة الأنتوساي INTOSAI، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن.

الخالدي، ناهض نمر، (2006م) إطار مقترح لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في فلسطين والسودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.

- الخالدي، ناهض نمر، (2012م) أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، غزة، العدد 2
- ذنيبات، علي عبد القادر، ونوال كفوس، (2012)، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، مجلة الجامعة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 1، ص ص 29-46.
- الرحاحلة، محمد ياسين، (2005م) فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 1.
- الرشيد، عيد عباد مناور، (2010م) تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
- زيدان، زياد أمين، (2001م) تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الجامعات الخاصة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن : جامعة آل البيت.
- السبوع، سليمان سند، (2011م)، أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على أهداف الرقابة، حالة الشركات الصناعية الأردنية، مجلة الجامعة الأردنية دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 1، ص ص 103-117.
- السبوع، سليمان، محمد النوايسة، عبد الحكيم جودة، (2010)، جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية وفقاً لإطار COSO، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 32، العدد 1، ص ص 7-29.
- عبد اللطيف، أحمد، (2000)، إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.
- العضايلة، علي محمد، (1992م) الرقابة الإدارية الداخلية في المؤسسات العامة تجربة جامعة مؤتة، مقدم إلى المؤتمر الأول للإدارة، الأردن: جامعة اليرموك.
- الغماري، محمود حمزة أحمد، (2009م)، أثر الرقابة المالية على تمويل مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص ص 90-129.
- مانا، نزاكت عبد الملك عبد الكريم، (2009م)، تقويم نظام الرقابة الداخلية في قطاع التعليم العالي الحكومي في الجمهورية اليمنية-دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، ص ص 23-77.
- المقيمي، بدرية عبد الله، (2014م)، فاعلية الرقابة الإدارية بكليات العلوم التطبيقية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوى، سلطنة عمان، ص ص 70-141.
- النحال، محمد، (2012م)، النزاهة والشفافية والمسائلة (أمان)، سلسلة تقارير (60)، النزاهة والشفافية والمسائلة في قطاع التعليم العالي الفلسطيني في قطاع غزة، كانون أول.

- Effects of Elements of Internal Control on Auditors” Pacific Accounting Review (NZ).18(2):68-95.
- O’Leary, Conor. And Iselin, Errol and Sharma, Divesh. (2006) “ The Relative Effects of Elements of Internal Control on Auditors” Pacific Accounting Review (NZ).18(2):68-95.
- Sekaran, U. (2003). Research Methods for Business, A skill Building Approach,4th ed.,John Wiley and Son, New York, USA, 311.
- Sekaran, U. (2003). Research Methods for Business, A skill Building Approach,4th ed.,John Wiley and Son, New York, USA, 311.
- Simons, R., (1995), Levers of Control, How Mangers Use Innovative Control Systems To Drive Strategic Renewal, Harvard Business School Press, Boston.
- Spira, L.F. and Page M. (2003),Risk Management: The reinvention of internal control and the changing role of internal audit, Accounting Auditing and accountability Journal, 16 (4):640-661.
- Simons, R., (1995), Levers of Control, How Mangers Use Innovative Control Systems To Drive Strategic Renewal, Harvard Business School Press, Boston.
- Spira, L.F. and Page M. (2003),Risk Management: The reinvention of internal control and the changing role of internal audit, Accounting Auditing and accountability Journal, 16 (4):640-661.
- The Basle Committee of Banking Supervision (The Basle Framework), 1998, Framework for Internal Control Systems in Banking Organization. <http://www.bis.org/publ.bcbs40.pdf>.
- The Basle Committee of Banking Supervision (The Basle Framework), 1998, Framework for Internal Control Systems in Banking Organization. <http://www.bis.org/publ.bcbs40.pdf>.
- The Canadian Institute of Chartered Accountants (COCO), 1995. Guidance on Control, Canada.
- The Canadian Institute of Chartered Accountants (COCO), 1995. Guidance on Control, Canada.
- The Committee of Sponsoring Organization of Tread way Commission (COSO). 1992, Internal Control Integrated Framework, New York, AICPA.

-
- The Committee of Sponsoring Organization of Tread way Commission (COSO). 1992, Internal Control Integrated Framework, New York, AICPA.
- The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), 1999, Internal Control: Guidance for Directors on the Combined Code (The Turnbull Guidance). <http://www.icaew.co.uk/viewer/index.cfm>.
- The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), 1999, Internal Control: Guidance for Directors on the Combined Code (The Turnbull Guidance). <http://www.icaew.co.uk/viewer/index.cfm>.
- The Public Company Accounting Oversight Board(PCAOB) 2004. An Audit of Internal Control Over Financial Reporting Performed in Conjunction with An Audit of Financial Statements, 1.-PCAOB Release No. 2004-001.
- The Public Company Accounting Oversight Board(PCAOB) 2004. An Audit of Internal Control Over Financial Reporting Performed in Conjunction with An Audit of Financial Statements, 1.-PCAOB Release No. 2004-001.
- Ziegenfuss. D. 2001. The role of control environment in reducing local government fraud, Journal of Public Budgeting, Accounting and Financial Management, 13(3):312-324.
- Ziegenfuss. D. 2001. The role of control environment in reducing local government fraud, Journal of Public Budgeting, Accounting and Financial Management, 13(3):312-324.